اعتبروا الصدارة العالمية في تسجيل الملكية العقارية بداية النجاحات.. رؤساء المحاكم:

تطوير ٤٧٨ مرفقا قضائيا ينعكس بالسرعة والعدالة على المواطنين

عدنان الشبراوي (جدة)

أكد عدد من رؤساء المحاكم والقضاة والمختصين في الشأن العدلي والقضائي، أن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، فتح آفاقا جديدة في تاريخ المملكة القضائي، بما يتضمنه من إحداث نقلة نوعية في هذا المرفق، بافتتاح المحاكم الجديدة، ومنها محاكم الاستئناف والمحاكم المتخصصة والعمل على تهيئة دور العدالة اللائقة.

وقالوا إن المشروع ترجمة حقيقية لدعم متواصل للقضاء، والذي حتما سيلمس المواطنون آثارها، مشيدين بالنقلة النوعية في التقنية الحاسوبية التي لمسها الجميع، حيث تم اختزال العديد من الإجراءات العدلية وحصلت بموجب ذلك على مكسب دولي كبير يتعلق بتحقيقها لمرتبة الصدارة العالمية في سرعة تسجيل الملكية العقارية من بين ١٨٣ دولة، لاسيما أن مشروع خادم الحرمين الشريفين يتعامل مع ٤٧٨ مرفقا عدليا فضلا عن البدء في تطبيق الأنظمة العدلية المعدلة ولوائحها التنفيذية.

توسيع التقاضي

ووصف عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس اللجنة المكلفة برصد احتياجات المحاكم لتطبيق الأنظمة العدلية الشيخ محمد أمين مرداد، مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء، بالطفرة والقفزة نحو التقدم والرقي في مجال القضاء وتحديث أنظمته، مبينا أن تحويل القضاء إلى درجتين وسع نطاق التقاضي، وذلك أدى لاستحداث محاكم الاستئناف، ومحاكم متخصصة لنظر كافة القضايا، ليكون هناك محكمة لنظر القضايا التجارية، وأخرى لنظر القضايا العمالية، ومحكمة لنظر قضايا الأحوال الشخصية، وهذا مما لا شك فيه سوف يعطي إتقانا في العمل لإنهائه بشكل جيد، وتتولى وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وبدعم مباشر من القيادة الحكيمة استحداث هذه المحاكم مع توفير الكوادر التي سوف تقود هذا التطوير وهم القضاة المتخصصون في هذه المجالات المختلفة، وهذا يتأتى بالإعداد الجيد والتخطيط السليم والدراسة المتخصصة كل في مجاله.

وأوضح أن مشروع البوابة الإلكترونية والمنظومة الجديدة لهندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء يتواصل حاليا بوتيرة متسارعة بهدف ميكنة العمل والتحول إلى العمل الإلكتروني في جميع المحاكم وكتابات العدل وتسهيل الخطوات والإجراءات التحول الإلكتروني في أعمال وزارة العدل وأعمال المجلس الأعلى للقضاء، وكذلك المراقبة والتفتيش الإلكتروني.

وأضاف مرداد أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى يتولى تنفيذ التعليمات الصادرة من المقام السامي في ما يتعلق بمنظومة العمل القضائي ويتابع مشاريع الوزارة والمجلس أولا بأول ويوجه بتسريع العمل فيه بحيث يكون العمل فيه على درجة عالية من الدقة ويعالج جميع الملاحظات التي تواجه المحاكم وكتاب العدل، مشددا على الاستفادة من التقنية والربط الآلي في التعامل الإلكتروني.

اهتمام كبير

واعتبر الشيخ عبدالرحمن الحسيني رئيس المحكمة العامة بجدة تسارع وتيرة العمل في تطوير مرفق القضاء في المملكة على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والارتقاء به إلى المقدمة، حيث صدرت العديد من الأنظمة والتعديلات وتقرر إنشاء محاكم جديدة متخصصة وتغيير درجات التقاضي إضافة إلى إعادة تكوين للبنية المساندة لتتواكب مع أنظمة القضاء الجديدة.

وقال: يقود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الخطوات الجديدة ويدعمها، ويستأثر القضاء وأنظمته باهتمام كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد . حفظهم الله . باعتباره نقلة كبيرة في المجال القضائي تتيح مرونة واسعة ومجالا رحبا للنظر في القضايا بطريقة من شأنها تحقيق دقة الأحكام والوصول إلى نهايات عادلة للقضايا.

تشكيل الملامح

وبين رئيس محكمة الأحوال الشخصية بجدة الشيخ إبراهيم القني أن القضاء شهد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نقلة تاريخية عظيمة تمثلت بمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء ونظامه الذي أعاد بناء البنية القضائية بالمملكة وشكل ملامحها وهيأها لاستيعاب التطوير الشامل للقضاء، مضيفا: لقد عاشت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ورعاه ـ سنوات حافلة بالمنجزات، سنوات ارتقت فيها البلاد في مدارج التقدم والتطور سمت في سماء العز والازدهار، وهي امتداد لهذا الحكم السعودي المبارك وحدة وأمنا ورخاء في ظل الشرع المطهر.

محاكم متخصصة

وأوضح الشيخ عبدالعزيز الشثري رئيس المحكمة الجزائية في جدة أن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين . حفظه الله . سيأتي بلا شك بالخير على مرفق القضاء بشكل عام، حيث يتمثل في إنشاء محاكم متخصصة مثل المحاكم التجارية والعمالية والمحاكم المتخصصة في الأحوال الشخصية مما يسهل بشكل كبير من عملية التقاضي.

واعتبر الشيخ الدكتور علي بن مشرف الشهري رئيس محكمة التنفيذ بجدة، مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء سابقة تاريخية تحسب لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهو مشروع نير يسابق الزمن ويكرس اهتمام القيادة بمرفق القضاء، وقال: من أبرز المرتكزات في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء يتمثل في تطبيق وتحديث وتطوير الأنظمة العدلية لسرعة الفصل في المنازعات، وأخذ كل ذي حق حقه، والتقدم نحو القضاء المتخصص حيث أصبح لكل مجال من مجالات الحياة محكمة خاصة وقضاة متخصصون في هذا المجال، وتنتهي تلك المنظومة بإنشاء محاكم ودوائر خاصة بالتنفيذ تتولى تنفيذ ما يصدر عن القضاء، مشددا على أن الدعم والمساندة من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد يعكس رغبات ولاة الأمر في الارتقاء بالعمل وتسهيل الأداء واختصار الوقت وتحقيق العدالة من خلال جهاز قضائي قوي وصارم ينصف الخصوم داعيا الله عز وجل أن يوفق القائمين على مرفق القضاء للاستفادة من الدعم الكبير من ولاة الأمر حتى نرى مرفق القضاء في المملكة يضاهي أمثاله في الدول المتقدمة.

دعم لا محدود

وأكد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة الشيخ عبدالله القرني أن إنجازات الملك عبدالله شاملة وقدم يحفظه الله دعما لا محدودا لمرفق العدالة، ولعل مشروع تطوير مرفق القضاء يعد أحد الركائز المهمة في المنظومة القضائية التي تعكس اهتمام الملك يحفظه الله.

إبراهيم القني

محمد مرداد

عبدالرحمن الحسيني

د. علي الشهري

عبدالعزيز الشثري

عبدالله القرني

٦٤١٨٨ سريرا لخدمة المرضى و٥ مدن طبية ضمن المشروع الوطني

١٤,٨ مليار دولار حسمت الاهتمام بالرعاية الصحية

خالد طاشكندي (جدة)

عكست الأرقام الواقعية لقطاع الخدمات الصحية مدى الاهتمام والرعاية التي أولاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- لهذا القطاع، إذ بلغت تكلفة مشاريع الرعاية الصحية الجارية في المملكة ١٤,٨ مليار دولار، ما يمثل نحو ٤٨,٥ في المئة من إجمالي مشاريع الرعاية الصحية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أعلى نسبة بين دول المجلس، ويبلغ إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات السعودية نحو ٦٤ ألفا و١٨٨ سريرا، منها نحو ٣٨ ألفا و٩٧٠ سريرا تابعة لوزارة الصحة، و١١ ألفا و٤٣ سريرا، تابعة للقطاعات الحكومية الأخرى، أما القطاع الخاص فلديه نحو ١٤ ألفا و١٦٥ سريرا.

ويعد القطاع الصحي أحد أبرز القطاعات الحيوية التي أولاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- اهتماما بالغا لما يمثله هذا القطاع من أهمية في حياة الفرد والمجتمع.

وشهدت المملكة تطورا كبيرا في ظل هذا الاهتمام والدعم المستمر، لتتبنى وزارة الصحة خلال الخمسة أعوام الماضية منذ عام ١٤٣٠هـ، أسلوب تقديم الرعاية الصحية بالمستوى الرابع، كأسلوب نوعي حديث يطبق في المملكة للمرة الأولى، وذلك وفق الرؤية الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في دعم هذا القطاع، والتي نتج عنها خمس مدن طبية حسب المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لتضيف أكثر من ٦ آلاف سرير مرجعي.

وتضم هذه المدن حزمة من المستشفيات التخصصية، ومراكز للأورام والأعصاب، والعمليات المعقدة للقلب والعلاج بالإشعاع وزراعة الأعضاء والعيون، وغيرها من التخصصات النادرة، بالإضافة إلى افتتاح وتجهيز وإحلال أكثر من ٢٠ مستشفى و٥٣ مركزا صحياً في مختلف مناطق المملكة.

كما شهد سوق الرعاية الصحية تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، بدعم من عدة عوامل منها الزيادة العامة في الإنفاق على الرعاية الصحية من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات الرعاية الصحية، وزيادة نصيب الفرد من الدخل والاستثمارات الضخمة في كل من الموارد البشرية والطبية والبنية التحتية.

وتوجد خمس مدن طبية موزعة على مختلف مناطق المملكة، وهي مدينة الملك فهد الطبية في الرياض، ومدينة الملك عبدالله الطبية في مكة المكرمة، ومدينة الملك خالد الطبية في المنطقة الشرقية، ومدينة الملك فيصل الطبية لخدمة مناطق المملكة الجنوبية (أبها)، ومدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الطبية لخدمة مناطق المملكة الشمالية (الجوف).

وتعد مدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة هذه المدينة الطبية ثالث مشاريع المدن الطبية المرجعية في المملكة بعد مدينة الملك فهد الطبية في الرياض ومستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، وقد شيدت على مساحة تقدر بـ ٨٠٠ ألف متر مربع وبسعة ١٥٠٠ سرير، منها ٥٠٠ سرير للمستشفى التخصصي المرجعي، و٥٠٠ سرير أخرى لمستشفى النساء والولادة والأطفال، والباقي خصص لمراكز تخصصية سيتم إضافتها لاحقاً.

افتتاح المستشفيات

وإضافة إلى ذلك فقد تم افتتاح عشرة مستشفيات جديدة تشمل مستشفى الولادة والأطفال في الدمام بسعة ٥٠٠ سرير، وسيقدم هذا المستشفى جميع الخدمات الطبية والجراحية المتعلقة بأمراض النساء والولادة وأمراض الأطفال، ومستشفى طبرجل العام في الجوف ٢٠٠ سرير، حيث جاء افتتاح هذا المستشفى مؤخرا، تلبية لحاجة سكان مدينة طبرجل البالغ تعدادها نحو ٤٠ ألف نسمة ومستشفى الدوادمي ٢٠٠ سرير وقد تمت مضاعفة السعة السريرية للمستشفى لخدمة سكان محافظة الدوادمي البالغ تعدادهم نحو ١٩٠ ألف نسمة، بالإضافة إلى القرى والهجر المجاورة لها.. ومستشفى وادي الدواسر ١٥٠ سريرا ومستشفى محايل عسير ١٥٠ سريرا، ومستشفى المويه في الطائف بسعة ٥٠ سريرا، ويأتي افتتاح هذا المستشفى خدمة لمواطنيه القاطنين في المناطق المجاورة له، إضافة إلى حجاج بيت الله العابرين طريق الرياض - الطائف، وقد تم إنشاء المستشفى بعد الانتهاء من تنفيذه بسعة ٥٠ سريراً وبتكلفة إجمالية بلغت ٣٠ مليون ريال، إضافة إلى مستشفى وادي ترج في بيشة الذي تم افتتاحه بعد حج عام ١٤٣٠هـ بسعة ٥٠ سريرا ويحتوي على التخصصات الطبية الرئيسة، إضافة إلى قسم الإسعاف والطوارئ.

وبعد عيد الفطر المبارك عام ١٤٣٠هـ تم افتتاح مستشفى سلوى العام في الأحساء ٥٠ بسعة سريرا بعد الانتهاء من تأثيثه وتركيب ما يحتاج إليه من أجهزة طبية حديثة، ويقع هذا المشفى على مساحة تتجاوز ٥٠ ألف متر مربع، وتتوافر فيه التخصصات الطبية الرئيسة التي قد يحتاج إليها المريض في تلك المنطقة الحدودية.

وهناك مستشفى شواق في تبوك بسعة ٥٠ سريرا ويعد هذا المستشفى من المشاريع الصحية الجديدة في منطقة تبوك الجاري تنفيذها بتكلفة مليار و٣٦١ مليون ريال، ومستشفى بني مالك العام في جازان بسعة ٥٠ سريرا، وقد بلغت تكلفته الإجمالية ٢٣ مليون ريال، ويحتوي على التخصصات الطبية الرئيسة وخدمات الإسعاف والطوارئ.

وواصلت وزارة الصحة ما بدأته من مشاريع المرافق الجديدة من المستشفيات، بهدف دخول الخدمة في أقرب وقت ممكن، وهي مستشفيات تكاد تكون تجهيزاتها كاملة ومنتهية وسوف يتم افتتاحها قريبا، وتشمل مستشفى طريف العام بسعة ٢٠٠ سرير موزعة على التخصصات الرئيسة، ومستشفى بلجرشي العام الذي تم رفع الطاقة الاستيعابية له عما كان مقرراً في البداية من ٢٠٠ سرير إلى ٥٠٠ سرير، وكذلك ضم مستشفى النساء والولادة والأطفال إليه ليكون المستشفى العام الرئيس الذي يخدم أهالي محافظة بلجرشي والقرى التابعة لها، ويضم المستشفى كافة التخصصات الطبية، إضافة إلى مركز لغسيل الكلى ومركز للسكر ومركز للعلاج الطبيعي ويضم كذلك قسماً للعناية المركزة للكبار والصغار، إضافة إلى مستشفى القويعية ٢٠٠ سرير قابلة للزيادة إلى ٢٧٠ سريرا وعلى مستوى عال من التجهيزات.

وقد بلغت تكاليف الإنشاء قرابة ٩٠ مليون ريال والتجهيزات ٦٨ مليونا والصيانة والتشغيل نحو ٢٠ مليون ريال، وسيكون هناك، إضافة إلى التخصصات الطبية الرئيسة مركز لطب الأسنان بسعة ٣٠ وحدة، هذا إضافة إلى أن المستودعات التابعة للمستشفات سوف تكون مستودعات إقليمية تابعة لوزارة الصحة، وأيضا مستشفى ينبع العام بسعة ٢٠٠ سرير يمكن زيادتها عند الطلب إلى ٣٠٠ سرير، ويشتمل على أقسام الباطنة والجراحة العامة وجراحة العظام والأطفال والنساء والولادة وقسم عمليات اليوم الواحد والمختبرات ومجمع الأقسام المساندة، ومستشفى الوجه العام ٢٠٠ سرير وبتكلفة إجمالية فاقت ١٥٠ مليون ريال ليخدم أهالي الوجه وما جاورها من قرى، ويقلل المعاناة التي يتكبدها بعض المرضى في مراجعة المستشفيات الحكومية الأكبر في مدينة تبوك والمدن الأخرى.